

## النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

١٩ مايو ٢٠٢١

### أحدث أخبار دولة الإمارات العربية المتحدة

#### تعديل الغرامات الضريبية في دولة الإمارات

أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن تعديل الإجراءات المتعلقة بفرض الغرامات الإدارية على المخالفات الضريبية وذلك بموجب القرار الصادر عن مجلس الوزراء رقم (49) لعام 2021 بتاريخ 28 أبريل 2021 على أن يبدأ العمل بهذه التعديلات بعد 60 يوماً من تاريخ صدور القرار المذكور.

يمكن للشركات والمؤسسات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة الاطلاع على النسخة الإنجليزية من الغرامات الإدارية الأصلية التي ستظل سارية المفعول لغاية تاريخ دخول الغرامات الجديدة حيز التنفيذ على [الرابط التالي](#).

جدير بالذكر أن قرار مجلس الوزراء الجديد قد نصّ على عدد من التعديلات على نظام الغرامات الضريبية من أبرزها استحداث الإجراءات الميسرة التي قد تخفض مقدار الضريبة المفروضة على بعض الشركات والمؤسسات الخاضعة للضريبة.

يشجع هيكل الغرامات الجديد الشركات والمؤسسات الخاضعة للضريبة على المبادرة إلى الإفصاح الطوعي عن الأخطاء في إقراراتها الضريبية في وقت مبكر وذلك من خلال فرض نسبة مئوية قليلة نسبياً من الغرامة على الإفصاحات التي تقدمها الشركات والمؤسسات في وقت قريب من التاريخ المقرر لتقديم إقراراتها الضريبية. بالمقابل، نصّ القرار المذكور على فرض غرامة أعلى من السابق على الشركات والمؤسسات التي تتخلف عن تقديم هذه الإفصاحات الطوعية مع استمرار سريان هذه الغرامة بشكل تراكمي من تاريخ استحقاق تقديم الإقرار الضريبي

لمزيد من التفاصيل حول هذه التعديلات، يُرجى الرجوع إلى [الرسالة التذكيرية](#) التي وزعتها ديلويت مؤخراً.

**الإجراءات الواجب اتخاذها**

إزاء ذلك، من الضروري أن تبادر الشركات والمؤسسات إلى تحديد الأخطاء في إقراراتها الضريبية والإبلاغ عنها إلى الهيئة الاتحادية للضرائب قبل استلامها أي إخطار بالتفتيش على حساباتها من قبل الهيئة المذكورة وذلك تجنباً لفرض غرامات أعلى عليها في حال اكتشاف الهيئة لمثل هذه الأخطاء في سياق التدقيق الضريبي (أو في حال اكتشاف مثل هذه الأخطاء بعد إشعارها بقرب موعد التدقيق على حساباتها).

من جهتها، تنصح ديلويت جميع الشركات والمؤسسات دراسة كيف سيتم تطبيق التعديلات التي نص عليها قرار مجلس الوزراء رقم (49) لعام 2021 على كل منها، وأن تضع في سلم أولوياتها التباحث مع مستشاري الضريبة لديها حول ضرورة إجراء مراجعة شاملة لجميع شؤونها الضريبية.

في هذا الصدد، تختزن ديلويت خبرة عملية مكثفة في مجال الضرائب تجعلها تدعو الشركات والمؤسسات إلى التواصل معها للتباحث معها حول سبل مساعدة ديلويت لها في إجراء مراجعة كفوءة وفعالة حول جميع شؤونها الضريبية.

كما تنصح ديلويت جميع الشركات أن تبادر، فور اكتشاف أي خطأ يتعلق بشؤونها الضريبية، إلى دراسة أي نوع من الغرامات التي ستعرض لها من جراء ذلك (مثلاً، الغرامات على الأخطاء الضريبية أو على التأخير في سداد الضرائب المترتبة عليها، أو غيرها) بالإضافة إلى دراسة الخطوات التي يجب عليها اتخاذها لخفض هذه الغرامات إلى الحد الأقصى.

أخيراً، تستطيع ديلويت مساعدة الشركات التي تم فرض غرامات عليها بموجب نظام الغرامات الحالي على دراسة إن كان بالإمكان تقليص هذه الغرامات أو التخفيف من تأثيرها. كما يتعين على الشركات الخاضعة للضريبة التي تتعرض لإجراءات قانونية بخصوص شؤونها الضريبية أن تدرس موقفها القانوني جيداً.

باختصار، رغم الترحيب بالتعديلات الضريبية الجديدة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى المزيد من التعقيد الذي يكتنف بعض جوانبها. علاوة على ذلك، يجب على الشركات الخاضعة للضريبة أن تنتبه إلى ضرورة دراسة الإرشادات التي تنشرها الهيئة الاتحادية للضرائب، والانتباه إلى تاريخ سريان هذه التعديلات الجديدة بالإضافة إلى مجمل تأثيراتها.

**الهيئة الاتحادية للضرائب تُصدر قراراً بشأن آلية حساب متوسط سعر بيع التجزئة للبضائع الخاضعة للضريبة في الأسواق**

أصدرت الهيئة الاتحادية للضرائب قراراً بشأن الآلية المتبعة في حساب متوسط سعر بيع السلع الانتقائية في الأسواق.

**قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لعام 2021** الذي يحدد الطريقة المتبعة لحساب متوسط سعر بيع السلع الانتقائية في الأسواق، بالإضافة إلى طريقة تحديد قيمة السلع الانتقائية غير المخصصة للبيع بالتجزئة في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة (مثلاً، البضائع المستوردة التي سيتم تصديرها أو استخدامها في إنتاج سلع انتقائية جديدة).

يتصل متوسط سعر بيع التجزئة بالأهداف التي يسعى إلى تحقيقها قرار مجلس الوزراء رقم (52) لعام 2019 بشأن السلع الانتقائية ومعدلات الضريبة الانتقائية بالإضافة إلى طرق حساب السعر الانتقائي وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بتحديد السعر المستهدف لمبيعات التجزئة الذي سيتم بموجبه بيع السلع الانتقائية.

وبناءً على ذلك، يجب على الشركات التي تعمل في مجال توريد السلع الانتقائية و/أو التي تمارس أنشطة اقتصادية تخضع للضريبة الانتقائية أن تطلع جيداً على هذا القرار الجديد حتى تتأكد من قيامها بحساب السعر الانتقائي بطريقة صحيحة.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.